African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 1, 2026
Page No: 354-366
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

The Problem of Sovereignty and International Intervention in Libya after 2011: An Analytical Study in Light of the Rules of Public International Law

Dr. Nouri Mubarak Al-Daiki *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

إشكالية السيادة والتدخل الدولي في ليبيا بعد 2011: دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام

د. نوري امبارك الدعيكي *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

**Corresponding author: nuuri1976@gmail.com*

Received: November 13، 2025	Accepted: January 29، 2026	Published: February 08، 2026

Abstract:
This study analyzes the problem of sovereignty and international intervention in Libya after 2011 in light of the rules of public international law. The NATO-led military intervention under UN Security Council Resolution 1973 marked a turning point in Libya's sovereignty, as the mission shifted from civilian protection to regime change. Subsequently, Libya witnessed multiple regional and international interventions that further complicated the legal and political scene, particularly with competing governments and internal division weakening the state's legal representation. The research discusses the evolution of sovereignty, the principle of non-intervention, and the application of the Responsibility to Protect, assessing the legality of international interventions in Libya and highlighting the challenges of recognition and sovereignty consolidation. The study concludes that international interventions in Libya, although partly based on UN resolutions, undermined national sovereignty due to exceeding the authorized mandate and the multiplicity of unlawful interventions.

Keywords: Sovereignty, International Intervention, Libya, Public International Law, Responsibility to Protect, NATO, Security Council.

الملخص
يهدف هذا البحث إلى تحليل إشكالية السيادة والتدخل الدولي في ليبيا بعد عام 2011 في ضوء قواعد القانون الدولي العام. فقد شكل التدخل العسكري بقيادة حلف الناتو بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 نقطة تحول في مفهوم السيادة الليبية، حيث تجاوز حدود التفويض الدولي من حماية المدنيين إلى تغيير النظام. كما شهدت ليبيا لاحقًا تدخلات إقليمية ودولية متعددة، زادت من تعقيد المشهد القانوني والسياسي، خاصة مع وجود حكومات متنافسة وانقسام داخلي أضعف الموقف القانوني للدولة. يناقش البحث تطور مفهوم السيادة، مبدأ عدم التدخل، وتطبيقات مسؤولية الحماية، ويقيّم مدى شرعية التدخلات الدولية في ليبيا، مع إبراز التحديات القانونية المرتبطة بالاعتراف الدولي وتعزيز السيادة. خلصت الدراسة إلى أن التدخلات الدولية في ليبيا، رغم استناد بعضها إلى قرارات أممية، قد ساهمت في تقويض السيادة الوطنية نتيجة تجاوز حدود التفويض وتعدد أشكال التدخل غير المشروع.

الكلمات المفتاحية: السيادة، التدخل الدولي، ليبيا، القانون الدولي العام، مسؤولية الحماية، الناتو، مجلس الأمن.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

تشكل السيادة جوهر الكيان القانوني والسياسي للدولة، وتعد من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي، كما أنها تعتبر من الركائز التي تكرست في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما من خلال مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومع ذلك فإن العقود الأخيرة شهدت تحولات عميقة في مفهوم السيادة وممارستها، خاصة في ظل بروز تحديات جديدة، منها الصراعات الداخلية، وتفاقم الأزمات الإنسانية، وظهور مبدأ "مسؤولية الحماية"، الذي أعاد تعريف العلاقة بين سيادة الدولة والتزامات المجتمع الدولي.

تعد ليبيا واحدة من أبرز النماذج التي طُرحت فيها إشكالية السيادة على نحو دراماتيكي، حيث عاشت البلاد منذ اندلاع الثورة في فبراير 2011 حالة من الانفلات الأمني، والانقسام السياسي، والتدخلات الأجنبية، التي ساهمت في إضعاف الكيان المؤسسي للدولة، وجعلت من السيادة الوطنية مسألة محل جدل قانوني وأخلاقي على الصعيد الدولي، فقد بدأت الأزمة بتدخل عسكري دولي بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بناء على قرار مجلس الأمن رقم 1973 الصادر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي استند إليه لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية تحت ذريعة حماية المدنيين.

إلا أن التدخل، الذي روج له على أنه خطوة إنسانية، سرعان ما تجاوز حدوده القانونية، ليأخذ طابعا سياسيا وعسكريا واضحا استهدف تغيير النظام الليبي، ما دفع بالعديد من الفقهاء والمنظمات الحقوقية إلى مساءلة مدى شرعية هذا التدخل، وإلى أي حد احترم قواعد القانون الدولي العام، وبعد سقوط النظام، دخلت ليبيا في مرحلة جديدة من الفوضى والانقسام، حيث باتت مسرحا لصراعات إقليمية ودولية، وتدخلات مباشرة وغير مباشرة من دول مختلفة، كل منها يدعي دعم "الشرعية"، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد القانوني، وطرح تساؤلات عميقة حول حدود السيادة في ظل الانقسام الداخلي.

انطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل إشكالية السيادة في الحالة الليبية، من خلال دراسة العلاقة بين مبدأ السيادة وعدم التدخل من جهة، والتدخلات العسكرية والسياسية الدولية في ليبيا منذ عام 2011 من جهة أخرى، في ضوء قواعد القانون الدولي العام، ويهدف إلى تقييم مدى مشروعية هذه التدخلات، وبيان أثر الانقسام السياسي على تمثيل الدولة الليبية قانونيا، بالإضافة إلى دراسة دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الحفاظ على السيادة الليبية أو تقويضها.

وتكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على واحدة من أبرز القضايا المعاصرة في القانون الدولي، وهي كيفية التوفيق بين حماية حقوق الإنسان من جهة، واحترام سيادة الدول من جهة أخرى، في ظل تزايد النزاعات الداخلية وتعدد التدخلات الدولية تحت ذرائع إنسانية أو أمنية أو سياسية.

إشكالية البحث:

إلى أي مدى تعد التدخلات الدولية في ليبيا بعد 2011 متوافقة مع قواعد القانون الدولي العام المتعلقة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل؟

فرضية البحث:

التدخل الدولي في ليبيا بعد 2011، رغم استناده في بعض مراحله إلى قرارات صادرة عن مجلس الأمن، قد أدى في ممارساته العملية إلى تقويض سيادة الدولة الليبية، وذلك نتيجة تجاوز حدود التفويض الدولي، وتعدد أشكال التدخلات الإقليمية والدولية غير المشروعة، في ظل انقسام داخلي سياسي ومؤسسي أضعف قدرة الدولة على الدفاع عن سيادتها وممارسة تمثيلها القانوني في المجتمع الدولي.

أهداف البحث:

1. تحليل مفهوم السيادة في القانون الدولي.
2. استقراء تطبيقات مبدأ عدم التدخل في الحالة الليبية.
3. تقييم الموقف القانوني للتدخلات الأجنبية في ضوء مبدأ "مسؤولية الحماية".

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منهجية البحث: Research
أستخدم الباحث منهج تحليل قانوني مقارن، مدعم بالوقائع السياسية والتشريعات الدولية.

حدود البحث: Research limitations
1. **الحدود الموضوعية**: دراسة إشكالية السيادة الليبية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مع التركيز على التدخلات الدولية (العسكرية والسياسية) منذ 2011، وتحليل مدى توافقها مع مبدأ السيادة وعدم التدخل، ومبدأ مسؤولية الحماية.
2. **الحدود المكانية**: الحالة الليبية كنموذج تطبيقي، مع الإشارة إلى التدخلات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
3. **الحدود الزمانية**: الفترة من اندلاع الثورة الليبية في فبراير 2011 حتى عام 2025، بما يشمل التدخل العسكري للناتو والتدخلات الإقليمية والدولية اللاحقة.

تقسيمات البحث:
المبحث الأول: السيادة في القانون الدولي ومبدأ عدم التدخل.
المطلب الأول: تطور مفهوم السيادة في القانون الدولي.
المطلب الثاني: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: المفهوم والتطور والتحديات.
المبحث الثاني: التدخل الدولي في ليبيا بعد 2011 في ضوء القانون الدولي.
المطلب الأول: الأطر القانونية لتدخل الناتو سنة 2011.
المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية والدولية اللاحقة (2014–2025): بين الشرعية الدولية والتدخلات **غير المعلنة.**
المبحث الثالث: التحديات القانونية لسيادة ليبيا وسبل المعالجة في ضوء القانون الدولي.
المطلب الأول: إشكالية الاعتراف بالحكومات المتنافسة وتأثيره على الموقف القانوني الدولي.
المطلب الثاني: تعزيز السيادة واحترام القانون الدولي في ليبيا.
بالإضافة إلى الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: السيادة في القانون الدولي ومبدأ عدم التدخل.

المطلب الأول: تطور مفهوم السيادة في القانون الدولي.

أولا: تعريف السيادة وأصولها التاريخية.
مفهوم السيادة أحد المفاهيم الجوهرية في القانون الدولي، ويمثل الركيزة الأساسية لنظام الدولة الحديثة، وقد نشأ هذا المفهوم في أوروبا في أواخر العصور الوسطى، وتحديدًا مع كتابات جان بودان في القرن السادس عشر، والذي عرّف السيادة بأنها "السلطة العليا داخل الدولة، التي لا تعلوها سلطة أخرى[1].
وقد تطور المفهوم لاحقًا مع صعود الدولة القومية، خاصة بعد معاهدة وستفاليا سنة 1648 التي أرست مبدأ عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، معتبرة السيادة صفة لازمة للدولة المستقلة.

ثانيا: السيادة في القانون الدولي التقليدي.
وفقًا للقانون الدولي التقليدي، تعتبر الدولة ذات السيادة كيانا قانونيا يتمتع بكامل الاستقلال في إدارة شؤونه الداخلية والخارجية، دون تدخل من الدول الأخرى، ويستند هذا التصور إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة (1/2) التي تنص على "المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"[2].
كما أن المادة (7/2) من الميثاق تشدد على احترام عدم تدخل الأمم المتحدة في الأمور التي تعدّ من صميم السلطان الداخلي لأي دولة، وهو ما يعكس الحماية القانونية للسيادة الوطنية في إطار المنظومة الدولية.

[1] . عبد الكريم العويني، **السيادة والتدخل الإنساني في القانون الدولي**، دار المعرفة الجامعية، 2018، طرابلس، صـ 18.
[2] . بطرس غالي، **دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، صـ 92.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثًا: تطور مفهوم السيادة في القانون الدولي المعاصر

مع تطور القانون الدولي وظهور موجات متتالية من التغيرات السياسية والاجتماعية، لم يعد مفهوم السيادة مطلقًا كما كان في السابق، فقد أصبح ينظر إلى السيادة على أنها ليست فقط "حقًّا"، بل أيضا "مسؤولية"، وبرز هذا التوجه مع تبني مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي

يحمل الدولة مسؤولية حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي، وفي حال فشلها تصبح هناك مسؤولية على المجتمع الدولي للتدخل.

وقد أقر هذا المبدأ في قمة الأمم المتحدة العالمية عام 2005، ليؤكد أن السيادة لم تعد حصنا حصينا يمنع المحاسبة أو التدخل، وإنما هي التزام قانوني وأخلاقي تجاه الشعوب[3].

رابعا: التمييز بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية.

من المهم التمييز بين السيادة القانونية التي تتجسد في الاعتراف الدولي بالدولة، وبين السيادة الفعلية التي تعني السيطرة الفعلية للدولة على كامل إقليمها ومؤسساتها، ففي حالات الدول المنقسمة، كما هو الحال في ليبيا بعد 2014، قد تكون هناك سيادة قانونية معترف بها للأمم المتحدة، لكن دون وجود سيطرة فعلية واحدة على الأرض، ما يثير إشكاليات قانونية في العلاقات الدولية.

وهذا ما عبر عنه عدد من فقهاء القانون الدولي، حيث أشاروا إلى أن السيادة أصبحت في كثير من الأحيان عرضة "للتآكل الفعلي" رغم وجودها القانوني، نتيجة التدخلات الخارجية والانقسام الداخلي[4].

المطلب الثاني: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: المفهوم والتطور والتحديات.

أولا: مفهوم مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي.

مبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام، وينص على امتناع الدول والمنظمات الدولية عن التدخل في الشؤون التي تقع ضمن النطاق الحصري لسلطة دولة أخرى، وقد جاء هذا المبدأ صراحة في المادة **(7/2)** من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما"[5].

ويشمل هذا المبدأ أوجهًا متعددة للتدخل، سواء كان تدخلا سياسيا، اقتصاديا، عسكريا، أو حتى إعلاميا، ويعد احترام هذا المبدأ ضرورة لضمان الاستقلال السياسي للدول، وتفادي الفوضى في العلاقات الدولية.

ثانيا: تطور المبدأ بعد الحرب العالمية الثانية.

أُعيد التأكيد على مبدأ عدم التدخل بعد الحرب العالمية الثانية ضمن سياق تأسيس الأمم المتحدة، حيث رأت الدول أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين دون احترام متبادل للسيادة، إلا أن هذا المبدأ بدأ يخضع لتفسيرات مرنة أحيانا، خاصة من قبل القوى الكبرى، التي ربطت التدخل بمفاهيم جديدة كـ "حماية حقوق الإنسان" و"الدفاع الوقائي" و"مكافحة الإرهاب".

وفي هذا الإطار، أصبحت بعض التدخلات الدولية تأخذ صبغة "شرعية" تحت مظلة مجلس الأمن أو عبر تحالفات إقليمية، ما أدى إلى تآكل جزئي في صرامة تطبيق هذا المبدأ.

ثالثا: التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية (R2P).

ظهر في أواخر القرن العشرين توجهٌ دولي يسمح بالتدخل في شؤون الدول التي تفشل في حماية شعوبها من الجرائم الجسيمة، مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وقد تجسد ذلك في تبني مبدأ "مسؤولية الحماية" (Responsibility to Protect – R2P) سنة 2005، الذي أعاد صياغة العلاقة بين السيادة والتدخل.

---

[3] . محمد مجدي الداغر، **القانون الدولي العام والنزاعات المسلحة الحديثة**، دار النهضة العربية، 2021، القاهرة، صـ 153.

[4] . نجلاء حسن، "إشكالية السيادة في ظل النزاعات المسلحة الداخلية"، **مجلة القانون الدولي المعاصر**، جامعة القاهرة، العدد 15، 2022، صـ 110.

[5] . بطرس غالي، **دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، صـ 94.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويقوم هذا المبدأ على ثلاث ركائز:
1. مسؤولية الدولة عن حماية مواطنيها.
2. مسؤولية المجتمع الدولي في تقديم الدعم للدولة في حال عجزها.
3. مسؤولية التدخل الدولي كحل أخير إذا فشلت الدولة في أداء واجباتها.
ورغم الطابع الأخلاقي والإنساني لهذا المبدأ، إلا أن تطبيقه العملي أثار جدلا واسعا، خاصة في الحالة الليبية، حيث تم استخدامه عام 2011 لتبرير التدخل العسكري بقيادة الناتو، ثم تجاوزه في التطبيق لاحقًا[6].

رابعا: التحديات العملية لتطبيق مبدأ عدم التدخل.
أدت التغيرات الجيوسياسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلى صعوبات متزايدة في احترام هذا المبدأ، ومن أبرز التحديات:
ــ ازدواجية المعايير في التعامل مع الأزمات الدولية، حيث تبرر بعض التدخلات وتدان أخرى بناء على مصالح الدول الكبرى.
ــ عدم وجود آلية تنفيذ واضحة في الأمم المتحدة لفرض احترام المبدأ إلا عبر قرارات مجلس الأمن، التي كثيرا ما تعرقلها الخلافات بين الأعضاء الدائمين.
ـ غموض المفاهيم مثل: "الدعم الخارجي"، "التدخل غير المباشر"، أو "التدخل بدعوة"، وهو ما تستغله بعض الدول لتبرير التدخل في شؤون دول أخرى.
ويظهر الواقع الليبي ما بعد 2011 مثالا حيا على هشاشة هذا المبدأ في التطبيق، حيث شهدت البلاد تدخلات مباشرة من دول إقليمية ودولية بذريعة "دعم الشرعية" أو "محاربة الإرهاب" دون تفويض دولي واضح[7].

المبحث الثاني: التدخل الدولي في ليبيا بعد 2011 في ضوء القانون الدولي.
المطلب الأول: الأطر القانونية لتدخل الناتو سنة 2011.
أولا: السياق السياسي والأمني للتدخل.
شهدت ليبيا في عام 2011 انتفاضة شعبية ضمن موجة "الربيع العربي"، تحولت تدريجيا إلى صراع مسلح بين نظام القذافي والمعارضة المسلحة، وقد تصاعدت الأحداث بسرعة، لتتدخل مجلس الأمن الدولي بقرارات متعددة، أبرزها القرار رقم 1970، الذي فرض حظرا على الأسلحة وتجميد الأصول، ثم القرار رقم 1973، الذي منح المجتمع الدولي تفويضا بالتدخل العسكري "لحماية المدنيين"[8].

ثانيا: مضمون القرار 1973 وتفويض استخدام القوة.
نص القرار 1973 على ما يلي:
"يصرح للدول الأعضاء، التي تبلغ الأمين العام، بالعمل بجميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين المعرضين للخطر في ليبيا..."[9].
هذا النص مثّل غطاء قانونيا لتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، تحت ذريعة "مسؤولية الحماية"، دون الحاجة إلى موافقة الحكومة الليبية، وقد استند القرار إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما أعطى الشرعية الدولية للتدخل العسكري، لكن يلاحظ أن القرار لم يصرح صراحة بتغيير النظام أو استهداف القذافي، بل اقتصر على "حماية المدنيين"، الأمر الذي أثار جدلا قانونيا لاحقًا بشأن مدى احترام الناتو لحدود التفويض.

---
[6] . عبد الكريم العويني، **السيادة والتدخل الإنساني في القانون الدولي**، دار المعرفة الجامعية، 2018، صـ 65–70.
[7] . نجلاء حسن، "إشكالية السيادة في ظل النزاعات المسلحة الداخلية"، **مجلة القانون الدولي المعاصر**، جامعة القاهرة، العدد 15، 2022، صـ 115.
[8] . الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1973 لسنة 2011، الفقرة 4.
[9] . نص القرار 1973، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، الفقرة 4–8.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثا: تقييم مدى التزام الناتو بالتفويض الدولي.
أظهرت العمليات العسكرية التي قادها الناتو تحولا ملحوظا من هدف حماية المدنيين إلى دعم المعارضة المسلحة والإسهام في إسقاط النظام، عبر قصف مكثف لمراكز حكومية ومنشآت استراتيجية، وهو ما اعتبره كثير من فقهاء القانون الدولي تجاوزا لنطاق التفويض الدولي.
"التحالف الذي قاد العمليات تجاوز مهمة الحماية، وتحول إلى طرف مسلح داعم لجهة معينة، مما أفرغ التفويض من محتواه القانوني"[10].
"ما حدث في ليبيا يعد نموذجا لتسييس مبدأ مسؤولية الحماية وتوظيفه لتبرير تغيير النظام، وهو ما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وروح القرار 1973"[11].

رابعا: مبدأ مسؤولية الحماية بين الشرعية والمساءلة.
رغم أن مبدأ "مسؤولية الحماية" تم تفعيله بشكل غير مسبوق في الحالة الليبية، إلا أن غياب آلية للمساءلة بعد التدخل كشف عن ثغرة خطيرة في تطبيق هذا المفهوم، فلم يتم تقديم أي تقرير مفصل إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار، ولم يحاسب الناتو على تجاوزاته، بل انسحب فور مقتل القذافي دون التزام بإعادة بناء الدولة أو حماية السكان من الفوضى اللاحقة.
"مسؤولية الحماية لا تنتهي بإسقاط النظام، بل يجب أن تتضمن التزاما بإعادة الأمن والاستقرار...وهو ما لم يحدث في الحالة الليبية"[12].

خامسا: مدى توافق التدخل مع ميثاق الأمم المتحدة.
ينص ميثاق الأمم المتحدة في مادته **(4/2)** على:
"يمتنع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة..."
وبالتالي فإن أي استخدام للقوة يجب أن يكون مقيدا للغاية، ورغم أن قرار 1973 استند إلى الفصل السابع، فإن تجاوز حدود الحماية إلى تغيير النظام يعد مخالفة صريحة لروح الميثاق ومبادئه.
وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية في عدة اجتهادات، حين شددت على أن تفويض استخدام القوة يجب تفسيره تفسيرا ضيقًا وليس موسعًا، منعا لإساءة استخدامه.

المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية والدولية اللاحقة (2014–2025): بين الشرعية الدولية والتدخلات غير المعلنة.
أولا: السياق العام لتفاقم التدخلات بعد 2014.
أدى الانقسام السياسي في ليبيا بعد الانتخابات البرلمانية في 2014، وظهور حكومتين متنازعتين (في طرابلس والشرق)، إلى دخول البلاد في حالة من الفراغ المؤسسي والانهيار الأمني، ما جعلها ساحة مفتوحة لتدخلات قوى إقليمية ودولية تدعي كل منها دعم "الشرعية"
وقد ساهم هذا الوضع في تدويل النزاع الليبي، وأدى إلى خرق واضح لمبدأ عدم التدخل وتهديد مباشر لسيادة الدولة الليبية.

ثانيا: أنواع التدخلات الخارجية وتكييفها القانوني.
مثّلت الأزمة الليبية بعد عام 2011 أحد أبرز ميادين التنافس الإقليمي في العالم العربي، حيث تداخلت الصراعات الداخلية مع حسابات القوى الإقليمية الطامحة إلى إعادة تشكيل موازين النفوذ في شمال إفريقيا وشرق المتوسط. وفي هذا السياق، برز التحالف المصري–الإماراتي كأحد أهم التحالفات الإقليمية المؤثرة

[10] . Richard Falk, "NATO's Intervention in Libya: Legal and Ethical Questions," Global Policy Journal, 2011.
[11] . عبد الكريم العويني، **السيادة والتدخل الإنساني في القانون الدولي**، دار المعرفة الجامعية، 2018، صـ 102.
[12] . محمد مجدي الداغر، **القانون الدولي العام والنزاعات المسلحة الحديثة**، دار النهضة العربية، 2021، صـ 173.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

في مسار الصراع الليبي، سواء على المستوى العسكري أو السياسي أو الدبلوماسي. وقد استند هذا التحالف إلى رؤية مشتركة تعتبر أن استقرار ليبيا لا يتحقق عبر التعددية السياسية، بل من خلال دعم سلطة مركزية ذات طابع عسكري قادرة على فرض الأمن ومنع صعود القوى الإسلامية.

ـ الخلفية العامة للتحالف المصري–الإماراتي.

تشير الأدبيات السياسية إلى أن التقارب المصري–الإماراتي تعزز بشكل واضح بعد عام 2013، مع التقاء رؤى الدولتين حول قضايا الأمن الإقليمي ومواجهة ما تصفه كلتاهما بـ «تهديدات الإسلام السياسي». وقد انعكس هذا التقارب على الملف الليبي، بوصفه امتدادًا مباشرًا للأمن القومي المصري وساحة استراتيجية للنفوذ الإقليمي الإماراتي[13].

فمنذ عام 2014، دعمت القاهرة وأبو ظبي بشكل متزايد القوات في شرق ليبيا، باعتباره الفاعل القادر – من وجهة نظرهما – على إعادة بناء الجيش الليبي والقضاء على الجماعات المسلحة ذات التوجهات الإسلامية.

ـ دوافع مصر في التحالف مع الإمارات داخل ليبيا.

ـ الدافع الأمني.

تعد ليبيا إحدى أهم دوائر الأمن القومي المصري، نظرًا لطول الحدود المشتركة التي تمتد لأكثر من 1200 كيلومتر. وترى مصر أن حالة الفوضى في ليبيا تشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها الداخلي، خاصة في ظل انتشار السلاح والجماعات المسلحة[14].

ـ مواجهة الجماعات الإسلامية.

ترتبط الرؤية المصرية للأزمة الليبية بتجربتها الداخلية بعد 2013، حيث اعتبرت أن أي صعود سياسي للإسلاميين في ليبيا يمثل خطرًا استراتيجيًا، ليس فقط على ليبيا بل على الإقليم ككل[15].

ـ استعادة الدور الإقليمي.

سعت مصر، عبر الملف الليبي، إلى استعادة موقعها كقوة إقليمية مركزية في شمال إفريقيا، وعدم ترك الساحة الليبية لقوى إقليمية منافسة كتركيا وقطر[16].

ـ دوافع الإمارات في التحالف مع مصر داخل ليبيا.

ـ الدافع الأيديولوجي والسياسي.

ترى الإمارات أن الإسلام السياسي يشكل تهديدًا بنيويًا لنموذج الدولة الذي تتبناه، ولذلك دعمت قوى عسكرية علمانية في عدة ساحات عربية، من بينها ليبيا[17].

ـ توسيع النفوذ الجيوسياسي.

تسعى الإمارات إلى بناء شبكة نفوذ تمتد من الخليج إلى البحر الأحمر ثم شرق المتوسط، وتُمثل ليبيا حلقة مهمة في هذا الامتداد الجغرافي[18].

ـ مواجهة النفوذ التركي.

شكل التدخل التركي في غرب ليبيا تحديًا مباشرًا للمصالح الإماراتية، الأمر الذي عزز التزام أبو ظبي بتحالفها مع القاهرة في دعم المعسكر المقابل[19].

ـ أدوات التحالف المصري–الإماراتي في ليبيا.

1. **الدعم العسكري غير المباشر** لقوات شرق ليبيا، عبر التسليح والتدريب.
2. **الدعم السياسي والدبلوماسي** لقوات شرق ليبيا في المحافل الإقليمية والدولية.
3. **التنسيق الاستخباراتي والأمني** بين القاهرة وأبو ظبي بشأن تطورات الساحة الليبية.

---

[13] . عبد الوهاب الأفندي، ***السياسة الخارجية لدول الخليج العربي***، مركز دراسات الخليج، 2018، الامارات، ص 91.

[14] . محمد فايق، **الأمن القومي المصري في مرحلة التحولات العربية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016، مصر، ص 134.

[15] . حسن نافعة، ***مصر وتحولات الإقليم***، دار الشروق، 2019، ص 178.

[16] . عبد المنعم سعيد، ***مصر والقوة الإقليمية***، مركز الأهرام، 2020، ص 56.

[17] . عزمي بشارة، ***الدولة ضد الديمقراطية***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 143.

[18] . إبراهيم فريجات، ***الأمن الإقليمي العربي***، دار مجدلاوي، 2017، ص 214.

[19] . عبد الله باعبود، *تنافس القوى الإقليمية في الشرق الأوسط*، – Rutledgeالنسخة العربية، 2020، ص 169.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد أشار تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة إلى وجود دعم عسكري خارجي ممنهج لقوات الشرق، ما ساهم في خرق حظر السلاح المفروض على ليبيا[20].

ـ آثار التحالف على الأزمة الليبية.

1. تعميق الانقسام السياسي والمؤسسي بين شرق وغرب ليبيا.
2. إطالة أمد الصراع المسلح وإضعاف فرص الحل السياسي الشامل.
3. تحويل ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي بالوكالة.

ويرى عدد من الباحثين أن هذا التحالف، رغم قدرته على فرض توازن عسكري مرحلي، لم ينجح في إنتاج حل مستدام للأزمة الليبية[21].

ويتضح من التحليل أن التحالف المصري–الإماراتي في ليبيا لم يكن تحالفًا ظرفيًا، بل جاء نتيجة تقاطع عميق في الرؤى الأمنية والسياسية للدولتين. غير أن هذا التحالف، رغم ما وفره من دعم لطرف محدد في الصراع، أسهم في تدويل الأزمة الليبية وتعقيدها، وأضعف فرص الوصول إلى تسوية وطنية قائمة على التوافق السياسي. وعليه، فإن مستقبل الاستقرار في ليبيا يظل مرهونًا بتراجع منطق التحالفات الصفرية، لصالح مسار سياسي شامل يحترم إرادة الليبيين.

ـ دول أخرى (فرنسا، قطر، السودان...).

أدت التحولات السياسية والأمنية التي أعقبت سقوط نظام القذافي عام 2011 إلى فتح المجال أمام تدخلات إقليمية ودولية متعددة في الشأن الليبي، ولم تقتصر هذه التدخلات على قوى إقليمية مباشرة، بل شملت دولًا ذات مصالح استراتيجية مختلفة، من بينها فرنسا وقطر والسودان. وقد اتخذ تدخل هذه الأطراف أشكالًا متعددة، تراوحت بين الدعم السياسي والعسكري واللوجستي، ما أسهم في تعقيد المشهد الليبي وتحويله إلى ساحة صراع بالوكالة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دوافع التدخل الفرنسي والقطري والسوداني، وأدواته، وانعكاساته على مسار الأزمة الليبية.

ـ التدخل الفرنسي في ليبيا

ـ الخلفية والدوافع.

يُعد التدخل الفرنسي في ليبيا امتدادًا للسياسة الخارجية الفرنسية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، حيث تنظر باريس إلى ليبيا باعتبارها عنصرًا محوريًا في معادلة الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب. وقد تعزّز هذا التوجه بعد 2011 في ظل تصاعد نشاط الجماعات المسلحة وانتقال التهديدات الأمنية إلى العمق الإفريقي[22].

ـ الأهداف الاستراتيجية.

سعت فرنسا إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

- تأمين مصالحها النفطية والاقتصادية في جنوب ليبيا.
- حماية نفوذها التقليدي في دول الساحل الإفريقي.
- دعم طرف ليبي قادر على فرض الاستقرار وفق الرؤية الفرنسية.

ولهذا، دعمت باريس، بشكل غير معلن في البداية، قوات شرق ليبيا، معتبرة إياها أداة فاعلة في محاربة الجماعات المتطرفة[23].

ـ أدوات التدخل الفرنسي.

تمثلت أدوات التدخل الفرنسي في:

- دعم استخباراتي وعسكري محدود.
- دعم دبلوماسي في المحافل الدولية.
- محاولات توجيه المسار السياسي بما يخدم مصالحها.

---

[20] . تقرير مجلس الأمن الدولي حول ليبيا، 2020، ص 44–48.

[21] . محمد العربي زيتوت، ***الدولة الفاشلة في العالم العربي***، دار الفارابي، 2021، ص 261.

[22] . عبد المنعم سعيد، ***القوى الدولية الكبرى والشرق الأوسط***، مركز الأهرام، 2018، ص 97.

[23] . حسن نافعة، ***الصراع الدولي على ليبيا***، المرجع السابق، 2020، ص 143.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد كشف مقتل ثلاثة جنود فرنسيين في شرق ليبيا عام 2016 عن حجم الانخراط الفرنسي في الصراع[24].

ـ التدخل القطري في ليبيا.

ارتبط التدخل القطري في ليبيا برؤية الدوحة للثورات العربية، حيث دعمت قطر قوى التغيير السياسي والحركات الإسلامية التي برزت بعد 2011. وقد اعتبرت ليبيا إحدى الساحات الأساسية لترسيخ هذا التوجه[25].

ـ دوافع التدخل.

تمثلت دوافع قطر في:

- دعم القوى السياسية المنبثقة عن ثورة 17 فبراير.
- تعزيز نفوذها الإقليمي عبر دعم حلفاء سياسيين.
- موازنة النفوذ الإقليمي لدول منافسة داخل ليبيا[26].

ـ أشكال التدخل القطري.

قدمت قطر دعمًا سياسيًا وإعلاميًا وعسكريًا لبعض الفصائل في غرب ليبيا، خصوصًا خلال السنوات الأولى بعد الثورة. وقد أشار عدد من التقارير إلى تقديم مساعدات مالية وتدريبية[27].

ـ التدخل السوداني في ليبيا.

يختلف التدخل السوداني عن نظيريه الفرنسي والقطري، إذ اتسم في أغلبه بالطابع الحدودي واللوجستي، نتيجة التداخل الجغرافي والقبلي بين جنوب ليبيا وغرب السودان[28].

ـ دوافع التدخل السوداني.

يمكن تلخيص الدوافع السودانية في:

- حماية الحدود السودانية من الفوضى الأمنية.
- توظيف الصراع الليبي لخدمة صراعات داخلية سودانية.
- الاستفادة الاقتصادية من أنشطة غير رسمية عبر الحدود[29].

ـ مظاهر التدخل.

تجلّى التدخل السوداني في:

- وجود مرتزقة ومجموعات مسلحة سودانية داخل ليبيا.
- دعم غير مباشر لبعض أطراف النزاع.
- استخدام الجنوب الليبي كساحة نفوذ متبادل.

وقد أكدت تقارير أممية تورط مجموعات مسلحة سودانية في القتال داخل ليبيا.[30]

ـ آثار التدخلات المتعددة على الأزمة الليبية.

1. تعميق الانقسام السياسي والعسكري داخل ليبيا.
2. تحويل الصراع إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي.
3. إضعاف فرص التسوية السياسية الوطنية.

ويرى الباحثون أن تعدد التدخلات الخارجية أسهم في إطالة أمد الأزمة وتعقيد مسارات الحل[31].

نستنتج إلى أن التدخل الفرنسي والقطري والسوداني في ليبيا جاء نتيجة تداخل عوامل استراتيجية وسياسية وأمنية، وأن اختلاف أهداف هذه الأطراف أسهم في تعقيد المشهد الليبي بدل الإسهام في استقراره. وعليه، فإن أي حل مستدام للأزمة الليبية يظل مرهونًا بتقليص التدخلات الخارجية وتعزيز المسار السياسي الليبي الداخلي.

---

[24] . عبد الله الأشعل، ***التدخلات الدولية في العالم العربي***، المرجع السابق، ص 212.

[25] . عزمي بشارة، *الثورات العربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 288..

[26] . عبد الفتاح ماضي، ***السياسة الخارجية القطرية***، دار الخليج، 2017، ص 134.

[27] . محمد الصادق، ***الإسلام السياسي في ليبيا***، دار الفارابي، 2018، ص 167.

[28] . إبراهيم فريجات، ***الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا***، دار مجدلاوي، 2016، ص 201.

[29] . محمد محمود، ***السودان والأمن الإقليمي***، مركز دراسات إفريقيا، 2019، ص 88.

[30] . تقرير فريق خبراء مجلس الأمن حول ليبيا، 2019، ص 52–54.

[31] . محمد العربي زيتوت، ***الدولة الفاشلة في العالم العربي***، دار الفارابي، 2021، ص 247.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثًا: أثر الانقسام الداخلي على مبدأ السيادة.

أدى وجود سلطتين متنافستين في ليبيا إلى خلق ثغرة قانونية استغلت من قبل الدول الخارجية لتبرير تدخلاتها، فكل جهة تدعي أنها تمثل "الشرعية"، مما أربك الموقف الدولي وأضعف قدرة الدولة الليبية على التمسك بمبدأ سيادتها.

"الانقسام السياسي يفقد الدولة تمثيلها المتماسك أمام القانون الدولي، ويفتح المجال لتعدد الاعترافات والتدخلات، وهو ما يجعل السيادة مفرغة من مضمونها الواقعي"[32].

رابعا: غياب المساءلة الدولية وصمت مجلس الأمن.

رغم كثافة التدخلات، لم يصدر مجلس الأمن أي قرار حازم لإدانة أو محاسبة الدول المتدخلة، ما فتح المجال لإفلاتها من العقاب، وهو ما يعد فشلًا مؤسسيا في تفعيل قواعد القانون الدولي تجاه حماية السيادة الليبية.

"إن غياب الردع في حالات التدخل غير المشروع يُضعف مصداقية الأمم المتحدة، ويقوض النظام القانوني الدولي برمته"[33].

المبحث الثالث: التحديات القانونية لسيادة ليبيا وسبل المعالجة في ضوء القانون الدولي.

المطلب الأول: إشكالية الاعتراف بالحكومات المتنافسة وتأثيره على الموقف القانوني الدولي.

أولا: الاعتراف الدولي بالحكومات بعد 2011.

بعد سقوط نظام القذافي في 2011، وجدت ليبيا نفسها أمام فراغ سياسي، حيث بدأت تظهر حكومتان متنافستان تدعيان تمثيل الدولة:

ـ حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، المعترف بها من قبل الأمم المتحدة.

ـ الحكومة المؤقتة في الشرق، التي حصلت على دعم من بعض الدول العربية والغربية.

هذا الانقسام خلق إشكالية قانونية، حيث أصبح الاعتراف الدولي أداة حاسمة في تحديد الأطراف الشرعية المعترف بها دوليا، وهو ما يثير مسألة التمثيل القانوني لليبيا في المنظمات الدولية.

" وفقًا للقانون الدولي، فإن مبدأ الاعتراف بالحكومات يتطلب أن تكون الحكومة قادرة على ممارسة سلطتها الفعلية على الأراضي، لكن في الحالة الليبية، كان الاعتراف الدولي محكوما بالظروف السياسية والضغوط الدولية، مما أدى إلى فوضى قانونية، وأحيانا إلى تعدد الاعترافات بين الحكومتين المتنافستين.

"الاعتراف بالحكومة في ظل الانقسام الليبي لم يكن استنادا إلى القواعد القانونية الصارمة، بل كان استجابة للمصالح السياسية لبعض القوى الكبرى، مما أسهم في إضعاف الدولة الليبية نفسها"[34].

ثانيا: تأثير تعدد الاعترافات على السيادة الليبية.

تعدد الاعترافات أدى إلى تعقيد المسائل القانونية المتعلقة بالسيادة، بحيث لم يكن هناك طرف واحد يتمتع بالشرعية الدولية بشكل كامل، وبالرغم من أن الأمم المتحدة اعترفت بحكومة الوفاق الوطني، إلا أن ذلك لم يفض إلى إنهاء حالة الانقسام، بل ظلت بعض الدول الغربية والعديد من الدول العربية تدعم الحكومة في الشرق الليبي.

في هذا السياق، عقدت مؤتمرات الحوار السياسي، مثل مؤتمر الصخيرات 2015، بهدف إيجاد حل سياسي، لكن المشهد السياسي ظل يعاني من انقسام بين القوى المحلية والدولية، مما ساهم في استدامة النزاع.

" إن استمرار تعدد الاعترافات مع غياب السلطة الفعلية الموحدة يمثل تحديا كبيرا في تطبيق مبدأ السيادة الذي يستند إلى السلطة الفعالة داخل الدولة، وهذا يؤدي إلى تجزئة السيادة وغياب التمثيل الكامل لليبيا في الساحة الدولية".

---

[32] . نجلاء حسن، "إشكالية السيادة في ظل النزاعات المسلحة الداخلية"، **مجلة القانون الدولي المعاصر**، جامعة القاهرة، العدد 15، 2022، صـ 118.

[33] . United Nations, Secretary-General's Annual Report, 2016, p. 23

[34] . عبد الكريم العويني، السيادة والتدخل الإنساني في القانون الدولي، دار المعرفة الجامعية، 2018، صـ 110.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثًا: أزمة التمثيل الدولي بعد 2014.

أدى الانقسام إلى صعوبة تمثيل ليبيا في المنظمات الدولية، حيث كان لكل حكومة تمثيل مختلف، وقد شهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن محاولات متباينة لاعتماد "حكومة الوفاق" باعتبارها الحكومة الشرعية، بينما اعترضت بعض الدول على الاعتراف بها[35].

رابعا: الحلول القانونية الممكنة لمعالجة إشكالية الاعتراف.

تتعدد الحلول التي يمكن أن يعتمدها القانون الدولي للتعامل مع الإشكالية القانونية المتعلقة بالاعتراف بالحكومة في ظل الانقسام:

1. **حكومة توافقية:** إقامة حكومة موحدة تضم جميع الأطراف الليبية في إطار اتفاق سياسي شامل يعترف به المجتمع الدولي.
2. **إشراف دولي مؤقت:** قد تكون هناك ضرورة لتكليف الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية معينة بإدارة البلاد لفترة انتقالية حتى يتم التوصل إلى حل سياسي شامل.
3. **الاعتراف بسلطة الأمر الواقع:** في بعض الحالات، يمكن قبول الاعتراف بحكومة واحدة طالما أن لها سيطرة فعلية على جزء كبير من البلاد، على غرار الحالة اليمنية في بعض الفترات.

المطلب الثاني: تعزيز السيادة واحترام القانون الدولي في ليبيا.

أولا: دور الأمم المتحدة في تعزيز السيادة الليبية.

تدخل الناتو في 2011، أصبحت ليبيا بحاجة إلى مساعدة دولية لإعادة بناء مؤسساتها والحد من التدخلات الخارجية، وكانت الأمم المتحدة في قلب هذه الجهود عبر دعم الحوار السياسي، والإشراف على مؤتمرات إعادة الإعمار، وتقديم المساعدات الإنسانية.

ومع ذلك، فإن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واجهت تحديات كبيرة في تفعيل دورها بسبب الصراع الداخلي والتدخلات الخارجية المستمرة.

"إن ليبيا تحتاج إلى دعم دولي مستمر، ولكن لا بد أن يكون هذا الدعم تحت إشراف الليبيين أنفسهم، في إطار سيادتهم الوطنية"[36].

ثانيا: آلية تعزيز السيادة الداخلية.

يمكن تعزيز السيادة في ليبيا عبر عدة آليات قانونية:

1. **إعادة بناء المؤسسات القضائية:** ضرورة إصلاح النظام القضائي لتوفير العدالة لجميع الليبيين وتعزيز ثقة المواطنين في قدرة الدولة على حفظ حقوقهم.
2. دعم الحوكمة الرشيدة: تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد، خاصة في القطاع النفطي الذي يمثل مصدرا رئيسيا لتمويل الدولة.
3. **تعزيز السلطة المحلية:** ضرورة منح السلطات المحلية دورا أكبر في اتخاذ القرارات اليومية، مما يعزز الشعور بالمسؤولية والمشاركة لدى المواطنين.

ثالثا: تعزيز الحماية القانونية للشعب الليبي.

يجب أن تركز الجهود القانونية على حماية حقوق الإنسان في ليبيا، والتي تضررت كثيرا من جراء النزاع المستمر، ويجب العمل على توفير الضمانات القانونية لتجنب الانتهاكات من الأطراف المتصارعة، وضمان حماية المدنيين في كافة أنحاء البلاد.

---

[35] . محمد مجدي الداغر، **القانون الدولي العام والنزاعات المسلحة الحديثة**، دار النهضة العربية، 2021، صـ 181.

[36] . الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الوضع في ليبيا، 2016، صـ 27.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخاتمـة.

شكلت الحالة الليبية بعد 2011 نموذجا معقدا لتفاعل الديناميكيات الداخلية والخارجية في ظل غياب مؤسسات دولة مركزية قادرة على فرض سلطتها واحترام سيادتها، وقد أظهر هذا البحث أن السيادة، رغم مكانتها المركزية في القانون الدولي، لم تعد مفهوما مطلقا أو مانعا للتدخل، بل أصبحت في كثير من الأحيان عرضة لإعادة التأويل والتوظيف السياسي من قبل الفاعلين الدوليين.

لقد كشف تحليل تدخل الناتو سنة 2011، من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1973، عن تحول مبدأ "مسؤولية الحماية" من وسيلة لحماية المدنيين إلى أداة لتغيير النظام، بما يتجاوز حدود التفويض الممنوح بموجب القانون الدولي، كما بينت التدخلات اللاحقة من قبل قوى إقليمية ودولية " مصر، الإمارات، تركيا، روسيا، وغيرها"، أن الصراع الليبي أصبح مرآة لصراعات إقليمية ودولية أكبر، مما أدى إلى انتهاك واضح ومتكرر لمبدأ عدم التدخل وتهديد متصاعد لسيادة ليبيا ووحدتها الوطنية.

إن تعدد الحكومات المتنافسة في ليبيا، وغياب سلطة مركزية موحدة، قد ساهم في تشظي السيادة الليبية، وفتح الباب أمام تعدد الاعترافات الدولية، ما أدى إلى إرباك كبير في التمثيل القانوني للدولة على المستوى الدولي، وغياب المساءلة عن الانتهاكات الصارخة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أولا: النتائج:

1. مفهوم السيادة قد تآكل في الحالة الليبية، نتيجة مزيج من الانقسام السياسي الداخلي والتدخلات الدولية المستمرة.

2. التدخل الدولي سنة 2011، رغم شرعيته الشكلية، تجاوز حدود التفويض الأممي، وتحول إلى تدخل عسكري لأغراض سياسية.

3. التدخلات الإقليمية منذ 2014 تفتقد الغطاء القانوني في أغلبها، خصوصا تلك التي تمت دون دعوة من جهة شرعية أو تفويض من مجلس الأمن.

4. ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي أدت إلى تسييس مفاهيم مثل السيادة، وعدم التدخل، ومسؤولية الحماية.

5. غياب آليات فاعلة في الأمم المتحدة لمساءلة الأطراف المتدخلة عمّق الأزمة، وشجع المزيد من التدخلات المخالفة للقانون الدولي.

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة إصلاح النظام القانوني الدولي لتحديد آليات واضحة ودقيقة لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، ومنع استغلاله كذريعة لتدخلات سياسية أو عسكرية.

2. دعوة الأمم المتحدة إلى تفعيل آليات المحاسبة الدولية ضد الأطراف التي تنتهك السيادة الليبية، سواء عبر دعم عسكري غير مشروع أو عبر استخدام المرتزقة.

3. العمل على دعم حوار ليبي– ليبي شامل بإشراف أممي، يهدف إلى تشكيل حكومة موحدة ذات تمثيل شعبي واسع، تمكن من استعادة السيادة الفعلية.

4. تعزيز التعاون الدولي في مجال إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، خاصة القضائية والأمنية، لتقوية الاستقرار الداخلي ومنع التدخل الخارجي.

5. تشجيع اعتماد سياسة خارجية ليبية محايدة تنأى بنفسها عن المحاور الإقليمية، وتحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا: فإن استعادة السيادة الليبية ليست مسألة قانونية فقط، بل هي أيضا قضية سياسية واجتماعية تتطلب تضافر الجهود الدولية والمحلية، ويتطلب ذلك احتراما صارما لقواعد القانون الدولي، والتزاما دوليا صادقا بمساعدة ليبيا لا لاستغلالها، بل لإعادة بنائها كدولة مستقلة وفاعلة في النظام الدولي.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المراجع:

أولا: المصادر العربية.

1. إبراهيم فريجات، ***الأمن الإقليمي العربي***، دار مجدلاوي، 2017.
2. بطرس غالي، **دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
3. حسن نافعة، ***الصراع الدولي على ليبيا***، المرجع السابق، 2020.
4. حسن نافعة، ***مصر وتحولات الإقليم***، دار الشروق، 2019.
5. عبد الفتاح ماضي، ***السياسة الخارجية القطرية***، دار الخليج، 2017.
6. عبد الكريم العويني، **السيادة والتدخل الإنساني في القانون الدولي**، دار المعرفة الجامعية، 2018، طرابلس.
7. عبد الله الأشعل، ***التدخلات الدولية في العالم العربي***، المرجع السابق.
8. عبد الله باعبود، *تنافس القوى الإقليمية في الشرق الأوسط*، – Rutledgeالنسخة العربية، 2020.
9. عبد المنعم سعيد، ***القوى الدولية الكبرى والشرق الأوسط***، مركز الأهرام، 2018.
10. عبد المنعم سعيد، ***مصر والقوة الإقليمية***، مركز الأهرام، 2020.
11. عبد الوهاب الأفندي، ***السياسة الخارجية لدول الخليج العربي***، مركز دراسات الخليج، 2018، الامارات، ص 91.
12. عزمي بشارة، *الثورات العربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
13. عزمي بشارة، ***الدولة ضد الديمقراطية***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
14. محمد الصادق، ***الإسلام السياسي في ليبيا***، دار الفارابي، 2018.
15. محمد العربي زيتوت، ***الدولة الفاشلة في العالم العربي***، دار الفارابي، 2021.
16. محمد فايق، **الأمن القومي المصري في مرحلة التحولات العربية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016، مصر.
17. محمد مجدي الداغر، **القانون الدولي العام والنزاعات المسلحة الحديثة**، دار النهضة العربية، 2021، القاهرة.
18. محمد مجدي الداغر، **القانون الدولي العام والنزاعات المسلحة الحديثة**، دار النهضة العربية، 2021.
19. محمد محمود، ***السودان والأمن الإقليمي***، مركز دراسات إفريقيا، 2019.
20. نجلاء حسن، "إشكالية السيادة في ظل النزاعات المسلحة الداخلية"، **مجلة القانون الدولي المعاصر**، جامعة القاهرة، العدد 15، 2022.

ثانيا: المصادر الأجنبية.

1. Richard Falk, "NATO's Intervention in Libya: Legal and Ethical Questions," Global Policy Journal, 2011
2. United Nations, Secretary-General's Annual Report, 2016

ثالثا: التقارير الدولية.

1. الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الوضع في ليبيا، 2016.
2. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 1973 لسنة 2011، الفقرة 4.
3. تقرير فريق خبراء مجلس الأمن حول ليبيا، 2019.
4. تقرير مجلس الأمن الدولي حول ليبيا، 2020، ص 44–48.
5. نص القرار 1973، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، الفقرة 4–8.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements، opinions، and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas، methods، instructions، or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).